

اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣ في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية

أ.م. د. عبد الصمد سعدون الشمري م. د. خضير عباس احمد النداوي
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية بكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين / بغداد

الملخص

يتميز العراق بكونه واحداً من أقدم الدول الذي اكتشف به النفط الخام وباحتياطي هائلة في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٢٧، و بدأ بتصدير النفط الخام منذ عام ١٩٣٤ وحتى الوقت الحاضر . وعلى مدى ثمانية عقود خلت اعتمد الاقتصاد العراقي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام لتسيير كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

جرى تناول هذا البحث وفق هيكلية تضمنت ثلاثة محاور رئيسة تضمن المحور الأول استعراض الإمكانيات النفطية في العراق. وتناول المحور الثاني ، موضوع تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في أسواق النفط العالمية ، في حين ركز المحور الثالث على انعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الاقتصادي في العراق ، إضافة للخاتمة والاستنتاجات

Trends In Iraqi Oil Revenues After 2003 Under The Effect Of World Oil Prices Fluctuation

Abstract:

Characterized Iraq, being one of the oldest countries where oil was discovered in the Middle East since 1927, and possess a vast oil reserves. In addition, the production and marketing of Iraqi oil continued since 1934 and until the present time. Over the past eight decades, the range of economic benefit of the financial Iraq's oil resources varied according to the applicable forms of investments in the oil sector in Iraq.

This research included a study of the subject according to several aspects of the structure included the introduction and three sections. First Section, reviewed the possibilities of Iraqi oil. The second section focused on the issue of fluctuating prices of Iraqi oil exports in world oil markets. While the third section dealt with the implications of fluctuating oil prices on the Iraqi economy. Finally, the research ends with the conclusions

المصطلحات المستخدمة:

الإيرادات، النفط الخام، الاستثمار، الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، الندرة، الموارد الاقتصادية.
Revenues ، Crude oil ، Investment ، Economic Globalization ، Gross Domestic Product ، Scarcity ، Economic Resources



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٨

العدد ٦٨

الصفحات ٢٥٤ - ٢٧٣



المقدمة

جرى منذ مائة عام خلت إدخال سلعة النفط في تسيير الأساطيل التجارية والعسكرية في البحار والمحيطات من قبل الدول الصناعية الغربية المتقدمة وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وأضحى النفط الخام منذ ذلك الحين سلعة إستراتيجية، وذلك لتعدد مجالات الاستفاداة منه في ميادين الحياة كافة وللإستخدامات المزدوجة، المدنية والعسكرية على حدٍ سواء. وهكذا باتت توريد النفط للأسواق الدولية أحد الثوابت في تحديد أمن الطاقة على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من تباين الإمكانيات النفطية لمناطق منابع النفط في العديد من دول العالم، إلا أن منطقة الشرق الأوسط، والتي تضم دول الخليج العربي والشام والعراق وإيران تأتي في المقدمة. وكانت الدول الصناعية الغربية المتقدمة ولا تزال المُستهلك الأول للنفط، وذلك لإعتبارات عديدة لعل أهمها، لإستخدامه في تسيير العجلة الصناعية للدول الرأسمالية، إلى جانب تعدد موصفاتة الفنية، ولاسيما صفتي الندرة (Scarcity) والنضوب (Exhaust)، عندئذ أصبح موضوع تسعيره هو الآخر، شأناً مُختلفاً عن تسعير بقية السلع والخدمات في الأسواق التجارية الدولية. يتميز العراق، بكونه من أقدم الدول التي أكتُشف فيها النفط في منطقة الشرق الأوسط، منذ عام ١٩٢٧، فضلاً عن إمتلاكه لإحتياطيات نفطية هائلة، وجرى إنتاج وتسويق النفط العراقي منذ عام ١٩٣٤، وحتى الوقت الحاضر وعلى مدار السنوات الثمانين الماضية تباينت مديات الإستفاداة الاقتصادية من الموارد المالية النفطية في العراق، مع اختلاف صيغ الإستثمار في هذا القطاع، والتي تباينت هي الأخرى مع تغيير الأنظمة السياسية التي حكمت العراق. وبعد الإحتلال الأميركي للعراق، أولت سلطة الإحتلال، ومنذ دخول قواتها الغازية بغداد في ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٠٣ اهتماماً خاصاً بالقطاع النفطي. وتم بصورة تدريجية، وبخاصة بعد تشكيل أول حكومة عراقية في تموز (يوليو) ٢٠٠٤ معاودة تصدير النفط العراقي، عبر منافذ التصدير التقليدية في ميناء البصرة في الجنوب وعبر خط الأنابيب العراقي التركي من الشمال.

أولاً: مشكلة البحث

تشكل إيرادات النفط أكثر من نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد العراقي، ونحو (٩٥%) من إيرادات الموازنة العامة السنوية في العراق مما يعني أن مفاصل قطاعات التنمية الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية تعتمد على الموارد المالية المتأتية من بيع هذه السلعة لغرض تأمين استمرار تدفق الموارد المالية الأمر الذي يتطلب إعداد الموازنة السنوية لتحديد التخصيص المالي الحكومي وبحسب الأولويات، سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية في الموازنة العامة التي من قبل الحكومة وتعرض عادة على البرلمان لتصديقها بنهاية كل عام. وفي ضوء هذه الإشكالية، تُثار العديد من الأسئلة، يسعى البحث لإجابة عنها، وفي مُقدمتها الآتي:

١. ما حجم احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي في العراق؟
٢. ما هي مديات تطور تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكيف انعكست تذبذبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي؟
٣. ما هي إتجاهات السياسة الاقتصادية العراقية في توظيف الإيرادات النفطية بعد العام ٢٠٠٣؟

ثانياً: فرضية البحث

ينطلقُ البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة سببية موجبة بين إتجاهات الإيرادات النفطية العراقية وثقلها في الموازنة السنوية العامة وبين إتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية، إذ تزداد أهمية ودور الموازنة العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري مع ارتفاعات الأسعار، وتراجع مع تراجعها، وهو ما يكرس رعية الاقتصاد العراقي لاعتماده على الواردات النفطية.

ثالثاً: منهج البحث

لتحقيق الغرض من البحث، إستعان الباحثان بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً (بالمنهج الاستنتاجي)، بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص، وذلك من خلال الإنطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method)، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية عن الموضوع وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث والتوصل لإستنتاجاتٍ مقبولة ومنطقية تُخدم هدف البحث.

رابعاً: هيكلية البحث

جرى تناول هذا البحث وفق هيكلية تضمنت ثلاثة محاور رئيسة تضمن المحور الأول أستعراض الإمكانيات النفطية في العراق. وتناول المحور الثاني، موضوع تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في أسواق النفط العالمية، في حين ركز المحور الثالث على انعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الاقتصادي في العراق، إضافة للخاتمة والإستنتاجات.



المحور الأول/ الإمكانيات النفطية في العراق

١. الأحتياطيات النفطية

تبلغ الأحتياطيات النفطية المثبتة في العراق (Reserves)، نحو (١١٥) مليار برميل من النفط الخام، وفقاً لأحدث الأرقام المعلنة لعام ٢٠١١ وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران (الجدول - ١). كما يتميز النفط العراقي بأخفاض كلفة الأستكشافات والتطوير والتي تقل عن قيمة دولار أميركي واحد للبرميل كمعدل في العراق^(١)، وذلك لأن غالبية حقول النفط تقع على اليابسة وغير عميقة ومُعظمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية مُعقدة. فيما بلغ عدد الحقول المُطورة والمنتجة للنفط حالياً في العراق نحو (١٥) حقلاً فقط من أصل (٨١) حقلاً مُكتشفاً. مع العرض أن بعض هذه الحقول تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتُعد من الحقول العملاقة وفقاً للمقاييس المُعتمدة عالمياً مثل حقول: مجنون ونهر عمر والحلفاية وغرب القرنة والناصرية والرطاوي وشرق بغداد^(٢). في حين يبلغ حجم الأحتياطيات النفطية المُحتملة في العراق، والتي تُشكل المخزون النفطي الأصلي نحو (٥٠٥.٤٠٨) مليار برميل وهذا أحتياطي سابق ليس عليه إنتاج وبحسب ما أعلنه وزير النفط العراقي، تُصنف الحقول النفطية وفقاً لحجم أحتياطياتها إلى ستة أصناف، وكما يأتي:

الأول: فوق العملاقة: ويبلغ أحتياطها (١٣٣.٨٨٥)، مليار برميل.

الثاني: الحقول العملاقة: ويبلغ أحتياطها (٢٩.٨٨٥)، مليار برميل.

الثالث: الحقول الكبيرة جداً: ويبلغ أحتياطها (٧.٢٢٢)، مليار برميل.

الرابع: الحقول الكبيرة: ويبلغ أحتياطها (٤.٢٩٢)، مليار برميل.

الخامس: الحقول المتوسطة: ويبلغ أحتياطها (٠.٥٨٨)، مليار برميل.

السادس: الحقول الصغيرة: ويبلغ أحتياطها أقل من (٥٠٠)، ألف برميل.

ويملك العراق سبعة حقول من الصنف الأول (فوق عملاقة)، ومنها: {حقول غرب القرنة، والرميلة، ومجنون، وكركوك، وشرق بغداد، وحقول الزبير}. ويُعد حقول غرب القرنة هو الآن ثاني أكبر حقول نفطي في العالم. كما يملك العراق ثمانية حقول من الصنف الثاني (الحقول العملاقة)، وهي: {حقول الحلفاية بميسان، والناصرية، وأرطاوي بالبصرة، وبلد في صلاح الدين، وبابي حسن في كركوك، والقيارة في نينوى، والأحذب في واسط، وحقول جوان في نينوى}، مع العرض أن هذه الأرقام تشمل (٦٦) حقلاً مُكتشفاً في العراق فقط عدا حقول إقليم كردستان، وأن هناك حقولاً كثيرة أخرى لم تُكتشف بعد^(٣).

كما تتوزع الثروة النفطية في العراق على (٨١) حقلاً نفطياً، جرى تطوير (٢٤) حقلاً منها ولا تزال (٥٧) حقلاً من دون تطوير، وتتوزع جغرافياً في محافظات العراق كافة. وعلى سبيل المثال: يوجد في محافظة البصرة (١٥) حقلاً وفي كركوك (٦) حقول، وفي ميسان (١١) حقول، وفي ذي قار (٢) حقول، وفي نينوى (١٠) حقول، وفي أربيل (٥) حقول، وفي صلاح الدين (٥) حقول، وفي واسط (٣) حقول، وفي ديالى (٨) حقول، وحقولان في كربلاء، وحقول واحد في كل من بغداد والنجف والمثنى والانببار^(٤).

(١). تتراوح تكاليف إنتاج برميل النفط كمعدل مابين (١-٢) دولار في معظم دول الخليج العربي، وفي فنزويلا (٥) دولارات، وفي روسيا ما بين (٢.٥ - ٤.٨) دولار، وفي دول بحر قزوين وآسيا الوسطى (١٢-١٣) دولار وفي بحر الشمال البريطاني (١١) دولار، للتفاصيل، انظر: عبد الفتاح دندي، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (٣٥) العدد ١٣١ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترو "الابوك" خريف، ٢٠٠٩)، ص ٢١.

(٢). لمزيد من التفاصيل، انظر دراسة عصام الجليبي، وزير النفط العراقي الأسبق، والموسومة: قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥ في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣.

(٣). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، عن أحتياطيات العراق النفطية الجديدة، والمنشورة في صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٠/١٠/٥.

(٤). خضير عباس الندوي، السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٦٨ (دبي: مركز الخليج للابحاث، أيار "مايو" ٢٠١٠)، ص ٦٣.

٣. احتياطات الغاز الطبيعي: يمتلك العراق نحو (٣.٢) مليار م ٣ كاحتياطي مثبت في نهاية ٢٠١١ (٥). أما الاحتياطي المحتمل فيبلغ (٤.٣٥٠) مليار م ٣، ووفقاً للأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية مع العلم أن (٧٠%) من ذلك الاحتياطي هو غاز مصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام ، أما الباقي وهو (٣٠%) فهو يمثل الاحتياطي من الغاز الطبيعي الحر الذي يمكن إنتاجه من حقول غازية . وقد أكتشف حديثاً العديد من الحقول الغازية منها : { حقول جمجمال، وخور مور وخشم الأحمر ، وجرة بيكا ، والمنصورية }، وجميعها في الشمال الشرقي من العراق ، وهناك حقل غاز آخر تم اكتشافه في أواخر الثمانينيات في غرب العراق بالقرب من الحدود السورية العراقية وهو حقل عكاز في محافظة الأنبار، ولم يتم لحد الآن استثمار أي من الحقول الغازية المذكورة (٦).

(جدول- ١)

الدول التي تمتلك أعلى احتياطات النفط في العالم عام ٢٠١١

المرتبة العالمية	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الدولة
الأولى	٢٦٤.٥	السعودية
الثانية	٢١١.٢	فنزويلا
الثالثة	١٣٧	إيران
الرابعة	١١٥	العراق
الخامسة	١٠١.٥	الكويت
السادسة	٩٧.٨	الإمارات
السابعة	٧٧.٤	روسيا
الثامنة	٤٦.٤	ليبيا
التاسعة	٣٩.٨	كازاخستان
العاشرة	٣٧.٢	نيجيريا
الحادية عشرة	٣٢.١	كندا
الثانية عشرة	٣٠.٩	الولايات المتحدة الاميركية

المصدر:

من إعداد الباحثين استناداً لبيانات شركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية ، والمنشورة في: BP Statistical Review of World Energy, June.2011. P.6,

(5). Bp Statistical Review of World Energy, June, 2011, P, 20. It is available at: [www.bp.com/statistical review](http://www.bp.com/statistical%20review).

(٦). د. جعفر ضياء جعفر ، ود. نعمان النعيمي ، برنامج إعادة الاعمار التجريبية والتطلعات ، دراسة مقدمة لندوة مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ، ٢٠٠٥، ص٧.



المحور الثاني/ تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في سوق النفط العالمية
يُعد تسعير النفط الخام (Crude Oil) في الأسواق الدولية من الأمور الخطيرة جداً للاقتصاد العالمي، وذلك لكون النفط أكبر سلعة يتم تبادلها تجارياً سواءً أكان ذلك من ناحية الحجم أم من حيث القيمة التأثيرية لهذه السلعة. وعلى سبيل المثال بلغت أرقام الصادرات النفطية العالمية لعام ٢٠٠٨، استناداً لإحصاءات التجارة الدولية الصادرة لعام ٢٠٠٩ نحو (٢٨٦٢) مليار دولار، فيما بلغت أرقام الصادرات الزراعية للسنة ذاتها نحو (١٣٤١) مليار دولار^(٧).

وتدرك الدول المنتجة والمستهلكة للنفط اليوم أكثر من أي وقت مضى مدى الحاجة المتنامية لهذا المورد الناضب ومدى الحاجة إلى زيادة معدلات الإستثمار (Investment) في قطاع الإستخراج النفطي لرفع معدلات إنتاج النفط الخام، سواءً جرى ذلك لطبيعة إقتصادية بحتة أم تحت مبررات ومُسيبات مرتبطة أساساً بأمن الطاقة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستثمار بحثاً عن مكامن النفط وبكميات غير تقليدية.

وقد شهد صيف عام ٢٠٠٨، أهم إجتماعات منظمة الدول المُصدرة للنفط (الأوبك)، إذ أعلنت فيه المنظمة عن أستعداد الدول الأعضاء في المنظمة للإستثمار في قطاع النفط والغاز خلال العقدين القادمين بما قيمته نحو (١٨٦ مليار دولار أميركي)، وبما يؤدي إلى رفع الإنتاج اليومي لدول المنظمة إلى (٣٦.٩) مليون برميل يومياً إعتباراً من ٢٠١٠، وذلك لتأمين الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام^(٨).

وقد وضعت منظمة الأوبك خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية عبر مد أنابيب، وإنشاء مصبات للتصدير وبواقع كلفة تُقدر بـ (١٢٠) مليار دولار) وذلك لتحقيق جزء من التوازن بين القدرة الإنتاجية مع قطاع التكرير وبين الطلب على منتجات النفط فضلاً عن توسيع المصافي الحالية وإنشاء مصاف جديدة، ليتم رفع الطاقة الإجمالية لطاقات التصفية إلى (١٧.٧)، مليون برميل يومياً بنهاية العام ٢٠١١، وبزيادة تُقدر بنحو (٥.٩) مليون برميل عن الطاقة المسجلة عام ٢٠٠٧^(٩).

وما زالت عوائد القطاع النفطي في معظم دول الإنتاج الأعضاء في المنظمة ومنها العراق تُهيمن على الإقتصاد القومي، إذ تُشكل الصادرات النفطية العراقية نحو (٩٨%)، من مجمل صادراته إلى العالم الخارجي، إذ تجاوز إنتاج النفط العراقي منذ العام ٢٠٠٧ أكثر من مليوني برميل يوميا، وهو أدنى من الطموح المنشود نحو رفع مستوى الإنتاج الطبيعي لبلد كان ينتج قبل أكثر من ثلاث عقود نحو (٣.٦) مليون برميل يوميا.

وإذ أصبح من المأثور في هذه الأيام، ومع أنتشار العولمة الاقتصادية (Economic Globalization)، الترويج لمقولة: (أن قوى السوق تستطيع معالجة أي أختلاف في مستويات العرض والطلب على النفط وبالتالي إستقرار أسعاره في الأسواق العالمية). وأياً كانت مدته وحجمه ويعلل أصحاب هذه المقولة رأيهم بأن ذلك ما فعلته قوى السوق عندما تفاقمت الأزمة مع انخفاض الإنتاج النفطي بواقع (٤-٥) مليون برميل يوميا عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. إلا أن التطورات التي حدثت بالأسواق النفطية الدولية وحصول تذبذب (Fluctuation) بأسعار النفط غير مسبوق ومتفرد (Unique)، وعقب ذلك أدهش هذا الافتراض. وقد تعرضت الأسواق النفطية العالمية خلال السنوات الثلاثين الماضية لثلاث صدمات نفطية حادة، وُصفت بكونها تاريخية، ويمكن إيجازها بالآتي:

(٧). د. صباح نعوش، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٤٨١، السنة الحادية والأربعين (أبوظبي: وزارة الطاقة الإماراتية، تشرين أول "أكتوبر" ٢٠١٠)، ص ١٦.

(٨). للتفاصيل أنظر: علي بن طلال الجهني "هل يمكن زيادة الاحتياطات البترولية؟" صحيفة الحياة، لندن في ١٢ / ٧ / ٢٠٠٨، ص ٣.

(٩). أنظر: تقرير الأمانة العامة لمنظمة الأوبك حول إمكانية رفع الإنتاج الخام وتطوير تكرير النفط، مكتب المنظمة / جنيف، آب (أغسطس)، ٢٠٠٨.



١. الصدمة الأولى : حصلت عقب اندلاع حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، بين الدول العربية و"إسرائيل" ، وإستخدام العرب النفط كسلاح في المعركة حيث قُطعت بعض الإمدادات النفطية العربية عن الدول الصناعية المتقدمة والمتحالفة مع الدولة العبرية مما أدى إلى إنخفاض مفاجئ وحاد لسقف الإنتاج وما أعقبه من ارتفاع لأسعار النفط إذ وصل السعر آنذاك إلى (٣٦) دولاراً أميركياً للبرميل الواحد .
٢. الصدمة الثانية: حدثت عقب الثورة الإيرانية في شباط (فبراير) ١٩٧٩، مما أدى إلى قطع إمدادات النفط الإيراني عن الأسواق الدولية لعدة أشهر وبالتالي انخفاض كميات المعروض النفطي في الأسواق العالمية . وعندئذ ازداد الطلب وأرتفعت أسعار النفط إلى (٣١) دولاراً للبرميل الواحد.
٣. الصدمة الثالثة : جاءت مُختلفة عن سابقتها من حيث المضامين والدلالات لتسجل تصاعد الأسعار بشكل تدريجي وزاحف بعد إحتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق في نيسان (إبريل) ٢٠٠٣ ليصل السعر إلى أكثر من (٤٠) دولاراً في عام ٢٠٠٤ ثم يواصل زحفه التدريجي نحو الإرتفاع، إذ بلغ (٥٠) دولاراً عام ٢٠٠٥ ليواصل إرتفاعه إلى أكثر من (٧٠) دولاراً في عام ٢٠٠٦ ثم ليتخطى حاجز (٩٠) دولاراً للبرميل الواحد في نهاية ٢٠٠٧^(١٠).
- ثم شهدت الأشهر الثمانية من عام ٢٠٠٨ استمرار تصاعد سريع لأسعار النفط حتى وصل سعره في آب (أغسطس) ٢٠٠٨ نحو (١٤٧) دولاراً للبرميل الواحد، وهو أعلى سعر يُسجل في التاريخ، منذ دخول النفط الخام الأسواق التجارية عام ١٨٦٠، ثم يعود لينتسك السعر بحلول أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، وبالتزامن مع وقوع الأزمة المالية العالمية، لتسجل الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ أسرع وأوطئ إنخفاض لأسعار النفط في التاريخ أيضاً، عندما هبطت أسعاره من (١٤٧) دولاراً للبرميل الواحد إلى (٣٦) دولاراً ولتسجل أول ظاهرة عالمية في تذبذب الأسعار وبهذا المستوى . وعقب فترة الأنهيار ابتدأت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي خلال عام ٢٠٠٩ لتستقر عند مُعدل يتراوح ما بين (٧٥-٨٥) دولاراً للبرميل الواحد^(١١)، ثم تستمر الأسعار بالارتفاع لتصل إلى ما بين (٩٥-١١٠) دولار للبرميل الواحد خلال الفترة اللاحقة وحتى الوقت الحاضر .
- لقد عزز إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من ضخامة الإيرادات النفطية في جميع دول الإنتاج النفطي بما فيها العراق الذي بات يأمل الحاجة إلى هذا الربح لتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي ، بعد ما حل بهذا البلد الدمار والحصار وتفكك البنى التحتية والخدمية والصحية .. الخ.
- وفي العام ٢٠٠٨ أرتفع إنتاج النفط العراقي ليصل إلى مستوى قياسي منذ مرحلة الحصار وبنحو (٢.٤) مليون برميل يومياً، كنتيجة للمكاسب الأمنية التي تحققت نسبياً ما بعد عام ٢٠٠٧ ، ويفترض أن توظف تلك الإيرادات الضخمة التي حصل عليها العراق ما بين العام (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) في بناء منظومة الخدمات الأساسية وتحديداً الكهرباء وتوسيع نطاق شبكات الطرق والجسور وبناء قطاع الصحة وتطوير مرافق التعليم وغيرها ، إلا أنها لن تأتي بثمارها سوى نسبة ضئيلة جداً لا توازي ما هو مطروح ضمن دراسات وخطط الأعمار والتي وضعتها وزارة التخطيط وهيئات الإستثمار في المحافظات العراقية بما فيها العاصمة بغداد .

(١٠). خضير عباس الندوي ، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط ، المجلة السياسية والدولية ، العدد الثامن (بغداد: كلية

العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨)، ص ٧٨.

(١١). خضير عباس الندوي ، تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها المحتملة على مستقبل التنمية في منطقة الخليج العربي ، مجلة آراء

حول الخليج ، العدد ٦٥، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، فبراير "شباط" ٢٠١٠)، ص ٤٧.

المحور الثالث/ انعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الاقتصادي في العراق

١. العائدات المالية النفطية:
- تباينت أنماط الاستثمار في القطاع النفطي عقب اكتشاف النفط في العراق منذ عام ١٩٢٧ ، وحتى الوقت الحاضر باستخدام الأنماط الاستثمارية الآتية :
- الاستثمار بعقود الامتياز: وذلك باستخدام عقود الامتيازات التقليدية التي استمرت منذ عام ١٩٢٧ ، وحتى عام ١٩٥١ .
 - عقود مُناصفة الأرباح: جرى التحوّل بعد عام ١٩٥١ ، لاستخدام عقود تتم وفقاً لمبدأ مُناصفة الأرباح، مما أدى إلى تزايد الإيرادات النفطية لتشكّل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الأساس في تمويل الميزانية والمتغير المسيطر في تكوين التجارة الخارجية للعراق .
 - الاستثمار المُباشر: تزايدت الإيرادات النفطية العراقية بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ ، وبخاصة عقب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية الدولية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، وأعقب ذلك تصاعد درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية ولتمارس تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ورسم صورة المستقبل . وخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي تأثر أنتاج وتصدير النفط وبشكل كبير بالأوضاع التي مر بها البلد خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث تدهور الإنتاج النفطي حتى وصل إلى (١.٢٥٥) مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤ ، وذلك لغلق منافذ التصدير وحرب الناقلات خلال مدة الحرب، وبعد انتهاء الحرب أرتفع الإنتاج ليصل إلى (٢.٩) مليون برميل يومياً عام ١٩٨٩ .
- إن الدمار الذي لحق بالقطاع النفطي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ أدى إلى تخفيض الإنتاج إلى نصف مليون برميل يومياً ولم يُصدر منها سوى (٣٩) ألف برميل يومياً سنة ١٩٩١ . ونتيجة للتدهور بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وافقت الأمم المتحدة على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ليرتفع الإنتاج ويصل إلى (٢.٦) مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠١ ، يتم تصدير (٢.٠١٦) مليون برميل يومياً. وبعد نيسان(ابريل) ٢٠٠٣ تذبذب الإنتاج النفطي بين (١.٥ و ١.٩) مليون برميل يومياً بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ فيما بلغت الصادرات منها (١.٤) مليون برميل للمدة ذاتها (١٢) .
- إن الزيادة في مساهمة القطاع النفطي خلال سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كانت في حقيقة الأمر بفعل عوامل خارجية تمثلت في الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي انعكست بشكل مباشر في زيادة العوائد الحكومية وتعزيز مركزها المالي ، حيث استمر العراق بالاحتفاظ بالمستوى المرتفع للعوائد النفطية لتصل في سنة ٢٠٠٥ نحو (٢٤) مليار دولار أميركي ، ولترتفع في السنة التالية إلى (٣١.٥) مليار دولار أميركي . فيما وصلت عائدات البلاد من النفط الخام لعام ٢٠٠٧ إلى نحو (٣٨) مليار دولار . ونتيجة لزيادة صادرات العراق النفطية والتي بلغت (١.٨٥٠) مليون برميل يومياً ولاستمرار ارتفاع أسعار النفط فقد بلغت العائدات النفطية خلال عام ٢٠٠٨ نحو (٦٣) مليار دولار أميركي ، ثم تراجعت خلال عام ٢٠٠٩ إلى (٤٣) مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب (أغسطس) ٢٠٠٨ (أنظر الجدول ٢) .
- وعلى الرغم من ضالة البيانات ودقتها حول مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، إلا أن الواقع يشير الى تدهورها في التسعينات من القرن الماضي ، في حين عانت حالة من البطء في السنوات الأخيرة من القرن الحادي والعشرين مع وجود بعض المؤشرات لمؤسسة البنك الدولي IBRD لعام ٢٠٠٧ من أن هناك معدلات مرتفعة من البطالة بلغت نحو (١١.٥ %) من مجمل القوى العاملة التي تتراوح أعمارها ما بين (١٨ - ٦٥) سنة ، وأكثر هذه البطالة تنحصر بين الفئات الشبابية التي تتراوح أعمارها ما بين (٢٠ - ٢٤) سنة إذ شكلت نحو (١٩.٦%) من الرجال و(٣٥.٥ %) من النساء.



وما زالت الخدمات ليست كما ينبغي في ظل الوفرة المالية من الإيرادات النفطية وبخاصة من خلال ضعف قطاع الكهرباء ، إذ أن أغلبية العوائل العراقية تعتمد على ذاتها ومن دخولها المتاحة في تأمين حاجتها الكهربائية وتحديدًا في فصل الصيف الشديد الحرارة .

ومع الدعم الذي تقدمه الحكومة سواءً من خلال البطاقة التموينية الغالبة في معظم مفرداتها أو قسيمة المشتقات النفطية ، إلا أن هذا الدعم لم يكن موجهاً نحو الحاجات الملحة والأكثر ضرورة كالخدمات الأساسية، لاسيما الصحة والرعاية الاجتماعية والوقود على أقل تقدير ، وهو ما يزيد من حالة الاستعصاء في المستوى المعيشي للأسر العراقية .

فقد حقق العراق موارد مالية كبيرة ومنذ العام ٢٠٠٥ وحتى قبيل الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط في العام ٢٠٠٩ ، بلغت نحو أكثر من (٤٠٠) مليار دولار أمريكي ، كانت هذه الأموال كفيلاً في أن تُعيد العراق إلى حالة من التوازن في عملية الأعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ بلغت فوائض العراق المالية نحو (٨.٨%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٧ و (١.٥%) من إجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٨ ، إلا أنه ما بعد ٢٠٠٩ شهدت الموازنة السنوية في العراق انخفاضاً وعجزاً مالياً كبيرين في تغطية نفقات بعض من القطاعات الضرورية (١٣) .

كما بدأت الحكومة العراقية ومنذ تشكيلها عام ٢٠٠٥ بمعالجة الاختلالات في متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتحديدًا التضخم الناتج عن الطلب مقابل انخفاض في القيمة السوقية للدينار العراقي ، والعمل على بناء استقرار نقدي للعملة العراقية من خلال تثبيت سعر صرف العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي وذلك عند مستوى سعر صرف ثابت نسبياً بلغ نحو (١١٧٠) ، ديناراً للدولار الأمريكي .

كما شرعت الحكومة العراقية في إجراء إصلاحات متناسب وتوجهات صندوق النقد الدولي (IMF)، وبخاصة فيما يتعلق بخفض دعم أسعار المشتقات النفطية وتحرير الواردات وإصلاح النظام المعاشي - التقاعدي والوظيفي، مع تطبيق شبكات الرعاية الاجتماعية ، وهو أمر يُحسب للحكومة من جانب ومن جانب آخر، لا يزال هذا الإجراء منقوصاً من الجوانب الجزائية والقانونية والمعنوية ، من حيث معالجة رسم الخدمة والوعاء الضريبي وبما يتناسب وحجم الخدمة التي يحصل عليها المواطنون وهذا أيضاً يحمل المواطن وزر تكرار دفع الرسم أو الضريبة لعدد من المرات التي تستقطع فيها الدخول النقدية وبشكل غير قانوني (١٤) .

ويضاف لما تقدم موضوع الفساد المالي التي خيمت على الوضع العام لأداء الحكومة العراقية ، وأخذت التساؤلات حول مصير الأموال المفقودة من المال العام وفي عموم قطاعات الدولة وليس حصراً على قطاع واحد ، الأمر الذي خلق بعض التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين أطراف العملية السياسية . ورغم المكاسب التي حققتها الحكومة ضمن الملف الأمني في مرحلة انعطاف تاريخية ومشاهد من الأوضاع المدنية الحرجة تحت مسمى فوضى الطائفية. إلا أنها أي التحديات لا تقف عند حدود تفعيل تلك المكاسب الأمنية ، إنما تحتاج إلى تفعيل سلطات القانون وبصفة إجبارية لاحتواء كل مسيء ومتهم في سرقة المال العام ..

(١٣). كمال البصري، دراسة عن النفط العراقي والأزمة الاقتصادية القادمة ، عرض وتحليل دراسة (Wood Mackenzie) ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:

<http://www.international info.net.html,8 July 2009>

(١٤). المصدر السابق نفسه.

في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية

٢. الموازنة السنوية:

إعتمد الاقتصاد العراقي سابقاً ، ولا يزال على النفط ، وبخاصة في السنوات الأخيرة وتأثر بشكل واضح بتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية، وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تُشكل نحو (٩٥%) من إجمالي الموارد المالية في البلاد (١٥). ورغم اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية إلا إن المتتبع لأرقامها السنوية للسنوات الخمس الماضية (انظر الجدول ٣) يتضح له بأنها كانت مخيبة للأمال ولا تتناسب مع حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد العراقي المثقل بالمشاكل . وعلى سبيل المثال، كانت موازنة عام ٢٠٠٥ بحدود (٢٤.٤) مليار دولار أميركي ، ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى (٣٠.٧٩) مليار دولار . ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٣.٥) مليار دولار أميركي . فيما تُفسر الزيادة الكبيرة لموازنة ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية . وكان يُفترض مُضاعفة أرقام الموازنة العامة إلى (٨٠) مليار دولار لعام ٢٠٠٩ إلا إن الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط تسبب في تحديدها ب (٥٩) مليار دولار أميركي . واستمر تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنة السنوية العراقية لعام ٢٠١٠ والتي انخفضت إلى (٥٢) مليار دولار ، فيما ارتفعت أرقامها لعام ٢٠١١ إلى (٦٩) مليار دولار عقب الارتفاع النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية .

(جدول ٢)

الإنتاج والعائدات المالية النفطية السنوية للعراق
 للسنوات ٢٠٠٩-٢٠٠٣

السنة	الإنتاج النفطي (ألف برميل يومياً)	العائدات المالية السنوية (مليون دولار/بالأسعار الجارية)
٢٠٠٣	١.٣٧٧ (١)	٨.٦٢٧ (٣)
٢٠٠٤	٢.١٠٧	١٧.٧٥١
٢٠٠٥	١.٩١٢	٢٤.٠٥٨
٢٠٠٦	١.٠٦٣	٣١.٥٨٥
٢٠٠٧	١.٨٥١	٣٨.٠٥٦ (٤)
٢٠٠٨	٢.٤٢٨ (٢)	٦٣.٠٠٠
٢٠٠٩	٢.٤٤٢	٤٣.٨٩٥

المصادر :

- (١). الإنتاج النفطي للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧، كابي أَلخوري، بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩) ص ٢٤٤.
- (٢). الإنتاج النفطي لعام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أستناداً إلى: Bp statistical review of World Energy , June , 2011. It is available at bp/staticalreview.
- (٣). العائدات المالية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥، جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ (أبو ظبي: إصدار صندوق النقد العربي ، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩) ص ٣٣٨
- (٤). العائدات المالية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩، أستناداً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ٢٠٠٩ ، ص ٨٥.

(١٥). لمزيد من التفاصيل انظر: رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في ٢٠٠٨/٢/٢٧، والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٨٥٩) في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:

(جدول ٣)

الموازنة العامة للعراق للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩

السنة	الموازنة العامة (ألف دينار عراقي) (*)	سعر صرف الدينار العراقية مقابل الدولار الأميركي (**)	الموازنة العامة (ألف دولار أميركي) (***)
٢٠٠٥	٣٥٩٨١١٦٨.٠٠٠	١٤٧٢ (**)	٢٤٤٤٣٧٢٨.٢٦٠
٢٠٠٦	٤٥٣٩٢٣.٤٠٠٠	١٤٧٦	٣.٧٥٣٥٩٣.٥٠٠
٢٠٠٧	٤٢.٦٤٥٣.٢٦٧	١٢٥٤	٣٣٥٤٤٢٨٢.٥١٠
٢٠٠٨	٥.٧٧٥.٨١١٩٣	١١٩٣	٤٢٥٦.٨٣٩.٢٢٠
٢٠٠٩	٦٩١٦٥٥٢٣٨٣٥	١١٧.٠	٥٩١١٥٨٣٢.٣٤٠
٢٠١٠	٦١٧٣٥٣١٢٥٠٠	١١٧.٠ (***)	٥٢٧٦٥٢٢٤.٣٦٠
٢٠١١	٨.٩٣٤٧٩.٥٠٠	١١٧.٠	٦٩١٧٥.٣٤.٦٢٠

المصادر:

(*) أرقام الموازنة العامة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١١، جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، الأعداد، ٣٩٩٦ في ٢٠٠٥/٣/١٧ و ٤٠١٦ في ٢٠٠٦/٢/٢ و ٤٠٤٦ في ٢٠٠٧/٣/١٢ و ٤٠٦٧ في ٢٠٠٨/٣/١٣ و ٤١١٧ في ٢٠٠٩/٤/١٣ و ٤١٤٥ في ٢٠١٠/٢/٢٢ و ٤١٨٠ في ٢٠١١/٣/١٤.

(**) أسعار الصرف للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠ (أبوظبي: إصدار صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، ص ٤٠٧.

(***) أسعار الصرف لسنتي ٢٠١٠-٢٠١١ استناداً لأسعار الصرف السائدة بالأسواق العراقية.

(****) احتسبت من قبل الباحثين استناداً للمعطيات الإحصائية في العمودين الأول والثاني من الجدول أعلاه.

٣- السياسة الاقتصادية الكلية وضعف التثبيت الهيكلي

إن ما يزيد المشكلة تعقيداً ويُثقلها على كاهل الاقتصاد العراقي، هو الالتزامات التي يوليها صندوق النقد الدولي (IMF) على السياسة الاقتصادية من خلال دفعات التمويل غير المنضبط (أي التي لا تتناسب مع ما هو مطلوب فعلاً من الإصلاح الهيكلي للسياسة المالية والنقدية)، كي يتحول العراق نحو اقتصاد السوق، بعد أن تقوم الدولة برفع أدوات وسياسات الدعم، وهو ما يُعد عبء مالي مشروط بقرارات إصلاحية، لا يمكن أن تُطبق، لأعتبارات عدة، في مُقدمتها أن العراق ينفرد بكونه البلد الوحيد في العالم الذي عانى من تبعات أطول الحروب في القرن العشرين ولينتهي به المطاف منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، مُحتملاً من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والتي عمل جيشها على تدمير كل مؤسسات الدولة والسلطة فيه مما يصعب عملياً تصور تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بصورة فورية، وقد يحتاج اقتصاده لسنوات طويلة لحين إستعادة عافيته، وبخاصة إن هذا البلد قد تعود على هذه الظاهرة منذ مدة طويلة من الزمن، ولا يعاني أساساً من ندرة في الأموال التنموية، إنما يعاني من عدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن التداعيات الكارثية التي سببها الاحتلال الأميركي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، والذي انعكس حتماً على ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

إن بلد كالعراق يعيش المراحل الأولى من إعادة الأعمار والبناء بعد حرب مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وهو ما يُذكرنا بحال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كيف خرجت مُدمرة، فكان للمشروع المارشالي اليد الساحرة من انتشالها من مأزقها الاقتصادي وعدم تحميلها وزر ما جرى عليها من سوء إدارة وتخطيط قادتها. والعجب كل العجب أن توافق مؤسسة نقدية كصندوق النقد الدولي (IMF)، على برامج تثبيت اقتصاد كلي في العراق منذ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، والحكومة العراقية لم تشكل بعد (أي لا زالت تحت سلطة الائتلاف المؤقتة)، هذا أولاً، وإن وضع كالعراق كان يعيش حالة استثنائية في إعادة توازن اقتصاده الكلي، على الأقل في ظروف بات الميل المتوسط للاستيراد (١٠٠%) من أجل تأمين الحاجات الاقتصادية المُختلفة، وبخاصة الغذائية والدوائية والخدمية شبه المفقودة..

لقد كانت هناك ثلاثة مراحل للتثبيت الاقتصادي ، استكملت المرحلة الثانية بموجب اتفاق التمويل الاحتياطي مع صندوق النقد الدولي في ١٧ أيلول (سبتمبر) من العام ٢٠٠٨ والذي مهد الطريق لاستكمال المرحلة الأخيرة لاتفاق إعادة جدولة الديون مع الأعضاء الدائنين في نادي باريس (Paris club creditor).

وعلى الرغم من أن هناك قبولا من صندوق النقد الدولي تجاه سياسة العراق المالية والنقدية واتجاهات الإيرادات العامة ، وهو ما صرح به نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة (اكانيو)، من أن صندوق النقد الدولي مقتنع بسياسة العراق النقدية كونها تسيير وفق خطة ايجابية وصحيحة ، وهي تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي^(١٦)، إلا إن ذلك قد يتناقض مع حالة العجز في الموازنة العامة لاسيما في العام ٢٠١١ ، والتي بلغت (١٥.٧٢٧.٩٧٦.٢٠٠) ألف دينار عراقي أي ما يعادل (١٣.٤) مليار دولار . على أن يغطي هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ، ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار النفط أو زيادة الإنتاج النفطي^(١٧) . لاسيما وان المادة (١/أولا/ب) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (٢) لسنة ٢٠١١ حددت احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (٧٦.٥) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٢٢٠.٠٠٠) برميل يوميا (مليونان ومائتا ألف برميل يوميا) بضمنها (١٠٠.٠٠٠) برميل يوميا عن كميات النفط المنتج في إقليم كردستان وتدخل كافة الإيرادات المتحققة فعلاً صندوق تنمية العراق (DFI) أو أي تشكيل آخر يحل محله بعد خصم (٥%) عن تعويضات حرب الكويت أو أية نسبة أخرى يقرها مجلس الأمن وتسيدها إلى الأمم المتحدة^(١٨).

وكما هو معروف إن أسعار النفط في الأسواق الدولية تجاوزت الرقم المثبت بموجب قانون الموازنة العراقية والمحدد بـ (٧٦.٥) دولار للبرميل الواحد لعام ٢٠١١ ، إذ ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية ما بين (٩٥ - ١١٠) دولار للبرميل الواحد ، مما وفر فائض مالي يتجاوز ما حدده قانون الموازنة السنوية ، والذي يفترض استخدامه لتسديد أرقام العجز السنوي البالغ نحو (١٣.٤) مليار دولار أميركي وتدوير الفائض منه لميزانية ٢٠١٢ .

كما أعلن البنك المركزي العراقي في ٢٠١١/٧/٢ عن ارتفاع احتياطيته المالي بنحو (٨) مليارات دولار مبينا أن الاحتياطي النقدي كان منذ نهاية العام الماضي نحو (٥٠) مليار دولار ليصل حاليا إلى نحو (٥٨) مليار دولار، وهو ما يؤكد التناقض حول عجز الموازنة ، في حين أن العديد من المسؤولين يؤكد نضج السياسة النقدية وتطورها وتناسقها مع السياسة المالية^(١٩).

إن العراق من الدول التي أثرت الأزمة المالية العالمية على اقتصاده ، لاسيما من خلال تلاعب الكارتل الدولي بأسعار النفط والهبوط الحاد في موارده المالية (كرافد رئيس لاقتصاده الوطني) ، إذ أن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية قد شكل مردودا سلبيا على المشاريع النفطية العراقية ومدى إمكانية تنمية وتطوير الحقول النفطية أفقيا ، لتشمل احتياطات مؤكدة تضاف الى مستوى الاحتياطي السابق والبالغ نحو ١١٥ مليار برميل ..

(١٦). وأضاف أن البنك المركزي يتبع سياسة تقليل التضخم وتوفير غطاء للعملة المحلية ووضع ضوابط اقتصادية تتناسب مع السياسة المالية المتبعة .. للمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة (اكانيو) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.aknews.com/ar/18/10/aknews.

(١٧). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى (المادة الثانية، أولا، هـ) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية ٢٠١١ والمرقم (٢/لسنة ٢٠١١) والمنشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤١٨٠ في ٢٠١١/٣/١٤ .

(١٨). جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد ٤١٨٠ ، في ١٤ آذار (مارس) ٢٠١١ .



كما أن تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي ، قد انعكس سلباً على سعر الصرف للدينار العراقي، كون أن تقلبات الأسعار النفطية المقيمة بالدولار هبوطاً وارتفاعاً ، هو بسبب التبعية النفطية للبورصات الأمريكية وتحديدًا في ظل البيع الأجل ، وما دام أن الدينار العراقي مرتبطاً بعملة الدولار الأمريكي كقيمة نقدية (غطاء نقدي) وبالسعر السائد والخاضع لتلك التقلبات ، الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة وعلى تراجع برامج التنمية التي تعتمد بشكل رئيس على الموارد المالية المتأتية من القطاع النفطي كمورد أحادي الجانب . وإذ أكد المنتجون والمستهلكون في إطار مؤتمر لندن للمال والنفط والذي انعقد في العام ٢٠٠٨ ، من أن أزمة الاقتصاد العالمي ستلعب دوراً سلبياً على قطاع الطاقة ، لاسيما في جانب تقلب الأسعار والتي ستؤثر وبشكل مباشر على الموارد المالية العراقية في ظل ظروف التنمية والاعمار ، وهو ما يشكل حالة من عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ، وتحديدًا في جانبها الاستثماري (٢٠) .

إن الإصلاح الاقتصادي في بلد كالعراق خارج من حرب ومن قبله حصار اقتصادي لأكثر من (١٣) عام يحتاج إلى سياسة اقتصادية تطبق خطواتها بصورة تدريجية للتكيف مع اقتصادات السوق وليس بشكل صدمات، على أن تبدأ هذه السياسات الاقتصادية بإصلاحاتٍ داخلية تشمل معالجة التحديات الفكرية والأمنية، فضلاً عن إزالة كل القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق الغاية من التحول نحو اقتصاد السوق على أن تكون صياغة دور الدولة عبر إتباع حزمة من الأدوات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديدًا المتغير الاستثماري لخلق قاعدة إنتاجية تعتمد الإمكانيات المتاحة من الموارد البشرية والمادية والمالية كريع النفط وبلوغ مرحلة من الاعتماد على الذات سواءً في استغلال مدخلات القطاع الزراعي ومدخلات القطاع الصناعي التحويلي وهذا لا يمنع نشاط دور الدولة من التوجه الجزئي لاتجاهات المتغيرات الكلية لتحقيق التوازن النسبي على نطاق الناتج المحلي الإجمالي ومحاولة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والذي بلغ نحو (٩%) في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ ، وفي حين بلغ حجم الـ (GDP) ، نحو (٦١) مليار دولار أميركي ، رغم إن هذه الزيادة تعود معظمها إلى ارتفاع العائدات النفطية بعد ارتفاع الصادرات النفطية العراقية إلى (١٣,٣%) في العام ٢٠٠٨ عن العام الذي سبقه (٢١). ومع ذلك فإن هذه الزيادة في أسعار النفط وانعكاساتها على ارتفاع المدخولات الربعية للاقتصاد العراقي لم تحقق التصحيح المطلوب للاختلالات الهيكلية ، إذ لا زالت مساهمة القطاع الصناعي أقل من (٣%) ، ومساهمة القطاع الزراعي نحو (٧%) من مجمل الـ (GDP) (٢٢) .

(١٨) .د. مظهر محمد صالح ، مصدر سابق.

(١٩) . ارجع إلى : مقالة بعنوان " مدخلات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الإلكتروني: www.nasiriyah.net/html/16/5/2009

(٢٠) . لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي الثاني، بغداد، حزيران ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٢ .

(٢١) . المصدر السابق، ص ٢٢٣

وتعكس حالة الضعف في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الدخل القومي واعتماد العراق على الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط (الجدول - ٤)، والتوجه صوب القطاعات التشغيلية أكثر مما توجه صوب القطاعات الاستثمارية وهو ما انعكس على أداء القطاع الزراعي في ظل إهمال الأراضي الزراعية وتدني مستوى الإنتاجية أمام ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وفقر التقنيات المستخدمة، فضلاً عن اعتماد وزارة التجارة العراقية على المنتجات الزراعية المستوردة كبديل لهذا الوضع القاهر للقطاع الزراعي مع هجرات بالآلاف من أبناء الريف نحو المدينة والانخراط في العمل في قطاعات أخرى، ومنها قطاع الجيش وقوى الأمن الداخلي. وكمحصلة لما جرى في إهمال هذا القطاع الحيوي فإن المرصودات الاستثمارية المطلوبة في هذا القطاع تقدر بنحو (٩.٣) مليار دولار منها (٢.٥) مليار دولار فقط لمشاريع الري (٢٣).

وينطبق الحال ذاته على القطاع الصناعي الذي أهمل هو الآخر لصالح إستيراد تام للسلع الأجنبية على حساب إهمال الصناعة المحلية وشيوع حالة الفوضى وإختلال الإدارة الصحيحة ما بين فك الارتباط للمشاريع الصناعية المملوكة للدولة وبين حالة الخصخصة على أسس سليمة وهادفة لإنقاذ ما تبقى من المشاريع التي كانت تشكل تراثاً للصناعة العراقية كالصناعات العسكرية ذات النمو غير المنطقي فضلاً عن المشاريع الصناعية الأخرى المتقدمة تقنياً والتي باتت تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي من حيث الأداء المتدني للإنتاج السلعي لأكثر من نصف مليون عامل شبه عاطل.

(الجدول ٤)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية

في تكوين الـ (GDP) للسنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
القطاع الزراعي	١٣.٥	١٤.٣	١١.٤	١٢.٦	١٢.٩	١٠.٤
النفط الخام	٥٤.٨	٥٠.٥	٥٧.٤	٥٢.٤	٤٠.٤	٤١.٨
الصناعة التحويلية	٤.٣	٤.٦	٢.٧	٢.٨	٢.٢	٢.٣
الكهرباء والماء	١.٣	٠.٧٤	١.٣	١.٣	١.١	١.٥
البناء والتشييد	٢.٧	٠.٩٦	١.٥	٣.٥	٣.٣	٣.٢
النقل والمواصلات	٥.٩	٤.٧	٤.٨	٥.٣	٢.٩	٥.٥
قطاعات أخرى	١٧.٥	٢٤.٢	٢٠.٩	٢٢.١	٣٧.٢	٣٨.٣

المصدر: جمهورية العراق، تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٧، ص ص ٣٧٤-٣٧٥

٤- اتجاه الإيرادات النفطية المتحققة بين القطاعات الحكومية:

إن الموارد المالية التي حققها العراق حتى العام ٢٠٠٩ وقبيل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، كانت كفيلة في أن تحقق مستويات من التنمية في هذا البلد الذي بلغت فوائضه المالية نحو (٨.٨%) من إجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٧ و(١.٥%) من إجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٨، ولكن ما بعد عام ٢٠٠٩، شهدت الموازنة العامة انخفاضاً كبيراً، بل عجزاً مالياً حتى في تغطية النفقات في القطاعات الضرورية والتي بلغت نحو (٧)، مليار دولار، لاعتبارات الانخفاض في أسعار النفط والتي احتسبت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (٦٠) دولار للبرميل الواحد لعام ٢٠١٠. وعلى أساس معدل سعر قدره (٧٦.٥) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٢.٢) مليون برميل يومياً لعام ٢٠١١ (٢٤).

(٢٢). جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٧، ص ص ٣٤٧ و ٣٧٥.

(٢٣). لتفاصيل أكثر انظر: قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والمنشور في الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، الوقائع العراقية العدد ٤١٨٠ في ٢٠١١/٣/٤١

في ضوء ما تقدم ، فقد انعكست تداعيات انهيار أسعار النفط أو تذبذبها على الاقتصاد العراقي ، كونه يعتمد على صادرات النفط الخام في كل إيراداته من العملة الاجنبية ويظهر ذلك جلياً بارتباط حجم الموارد المالية النفطية السنوية بأرقام الموازنة العراقية للسنوات السبع الماضية ، فعندما ترتفع أسعار النفط ، ترتفع معها تخصيصات الموازنة السنوية، وعندما تنخفض أسعار النفط، تتراجع معها أرقام تخصيصات الموازنة العراقية .

وكننتيجة لاعتماد العراق على النفط كسلعة أحادية الجانب في صادراته ، ويعول عليها كلياً في دعم ميزانيته الحكومية ، إذ هبط مؤشر الميزانية من نحو (٩١.٥) مليار دولار عند مستوى لسعر النفط الحقيقي

(٩٨.٧) دولار للبرميل في العام ٢٠٠٨ إلى نحو (٤٥) مليار دولار ، عندما أنخفض سعر برميل النفط الحقيقي إلى ما دون الـ (٥٠ دولار) في العام ٢٠٠٩ وتأثيره المباشر على توزيع تلك العائدات وبشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية والخدمية وبما يلبي الحاجة الملحة والطموح في عموم مجالات التنمية (٢٥)

وقد عكست هذه المتلازمة بين أرقام العوائد المالية النفطية وأرقام تخصيصات الموازنة السنوية للدولة ، ظاهرة اقتصادية سلبية جداً ، بل وشديدة التعقيد جراء اعتماد الموازنة السنوية على مورد واحد فقط هو النفط ، وفي بلد غني بثرواته البشرية ، وبموارده الطبيعية الهائلة والممكنة التوظيف في كافة المجالات التنموية.

كما أن الموازنة العامة السنوية ما بين العام (٢٠٠٥ - ٢٠١١) بما فيها التكميلية لم تكن متوافقة ومنصفة مع حجم وإمكانية ، بل وأهمية القطاع الاقتصادي والخدمي ، إذ أن بعض القطاعات المهمة لم تأخذ فرصتها من توزيع الإيرادات النفطية رغم أهمية تلك القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع البيئة خاصة و في ظل ظروف بيئية غير سليمة وتحتاج إلى نفقات عالية تساهم في إعداد بيئة ملائمة في بلد عانى الحروب والدمار وتعرضت أجوائه وأرضه إلى مختلف أنواع الأسلحة والمواد المشعة والسامة ، فضلاً عن تعرض الحزام الأخضر بمختلف مناطقه الحدودية إلى العبث بالآليات العسكرية للقوات الأمريكية وحلفائها منذ حرب الخليج الثانية عقب أحداث الكويت ١٩٩١ ، وكذلك الحرب على العراق وسقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، ناهيك عن التلوث البيئي الناجم عن المياه الآسنة وسوء خدمات مياه الصرف الصحي ... الخ. وعلى سبيل المثال ، فقد بلغت حصة قطاع البيئة من الموازنة العراقية لعام ٢٠٠٨ نحو (٠.٠٢٣) تريليون دينار عراقي ، وأرتفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو ٠.٠٩٥ تريليون دينار عراقي في العام ٢٠١٠ ، بالمقارنة مع قطاع الأوقاف الذي بلغ نحو (٠.٣٩٣) تريليون في العام ٢٠٠٨ ليصل إلى نحو (٠.٥٢١) تريليون عام ٢٠١٠ (٢٦). وفي كل الأحوال فقد حصل هذا القطاع على فرصة أعلى من قطاع البيئة من مجمل الموازنة العامة. رغم أن السياحة الدينية يمكنها أن تساهم بنسبة كبيرة جداً لتغطية نفقات قطاع الأوقاف بدلاً من أن تعتمد على إيرادات النفط ، والتي يمكن أن تتجه لصالح قطاعات أخرى تحظى بالأهمية ذاتها. كما أن ارتفاع العوائد النفطية لمرحلة ما ، يمكن أن تُعد حالة إنعاش للاقتصاد العراقي وأوضاع شعبه الاجتماعية والمعاشية ، لاسيما وأن العراق يمتلك من الطاقات البشرية الإبداعية ما يمكنه أي هذا البلد على استعادة البناء وتحقيق التنمية المنشودة .

(٢٤). أنظر: سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق: الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير (غ م) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠١٠ ، ص ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢٦). نقلاً عن : د. إبراهيم السامرائي ، ورقة اتجاه الإيرادات في الموازنة العراقية ، قدمت في ندوة الموازنة العراقية لعام ٢٠١٠ ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهدين ، مايس ٢٠١٠ .



٥- السياسة الاقتصادية الحكومية حيال القطاعات الاقتصادية والخدمية في ظل تذبذب أسعار النفط يعاني العراق من تحديات كبيرة في سياساته الاقتصادية ومن الناحيتين الفنية والإدارية تجاه إدارة القطاعات الاقتصادية والخدمية ، وهو ناجم عن محصلة تحديات ورثت عن عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تسعى نحو تحقيق نمو اقتصادي أساسه مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن عدم وجود جهاز إداري كفاً من الملاكات التنفيذية، مع تدني المستوى المهني وغياب التخصصية في إدارة الملاك التنفيذي القطاعي، وعناصر أخرى عززت من معاناة وتحديات السياسة الاقتصادية تمثلت بالفساد الإداري والمالي والى درجة بات المواطن العادي يلمسها وبكل أسف .

إن اعتماد الدولة العراقية على الإيرادات المالية المتأتية عن صادرات النفط وتراجع هذه الإيرادات كنتيجة لتذبذب أسعار النفط تارة وتراجع الكميات المصدرة من النفط تارة أخرى ، انعكس على تردّي الأداء الاقتصادي للقطاعات التنموية وتحديدًا قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، كقطاعات رئيسة يعول عليها البناء الاقتصادي العام لمؤشرات النمو والتنمية في العراق .

أ- القطاع الزراعي والمنتجات الحيوانية

تراجع أداء هذا القطاع نتيجة لسلسلة من التحديات والأزمات والأمراض التي واجهته كنفسي الأمراض وشحة الوقود والمياه وضعف الأداء الحكومي ، لاسيما في مجال الدعم ، ناهيك عن الظروف الطبيعية التي أحاطت سلبا بالزراعة العراقية منها شحة الأمطار وتصادم نسبة الملوحة في التربة ، مع ارتفاع سنوي بمعدلات درجة الحرارة في ظل انعدام الغطاء النباتي كحزام أخضر لعموم البلد .

كما أن هناك تراجع في إمكانيات الثروة الحيوانية ، إذ انخفض عدد الأغنام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل (٣٠%)، والماعز بمعدل (٦٠%) والأبقار بمعدل (٥٠%) ، إذ أن هذا الانخفاض يعود في أغلب الأمر إلى قلة المراعي ونقص الأعلاف لاسيما في فصل الشتاء ، فضلا عن انتشار الأمراض بين الحيوانات التي أهلكت أعداد هائلة منها (٢٧).

ويعاني القطاع الزراعي والحيواني من نقص الموارد المالية وضعف اتجاهات الاستثمار المخططة لتطويره وتنميته في ظل الحاجة المتزايدة للاستهلاك البشري التي تعتمد على المستوردات الأجنبية لسد احتياجاته ، وهو ما يزيد من أعباء الموازنة بالنسبة لارتفاع غير مبرر أحيانا في الميل المتوسط للاستيراد لغير صالح الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي .

ب- القطاع الصناعي

تقلصت المشاريع الصناعية في عموم العراق وبشكل كبير وملحوظ ومنذ العام ٢٠٠٣ ، أبان حرب احتلال العراق وما خلفته من دمار، فقد تعرض معظم هذه المشاريع ومنها الصناعية الكبيرة والإستراتيجية للنهب والسلب والتدمير ، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي (٦٠%) من المشاريع الإنتاجية الكبيرة لا زالت معظمها متوقفة كلياً أو جزئياً .

وهناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق منها؛ عدم وجود خطة صريحة لتنمية القطاع الصناعي رغم وجود الخطة الخمسية لعام (٢٠١٠ - ٢٠١٤) كما إن الوضع الأمني غير المستقر نسبياً، ولا تتوفر البنى التحتية كدافع أمامي للتنمية ، وضعف العناصر الإدارية التنفيذية لمفاصل هذا القطاع ووجود البدائل من الإنتاج الصناعي المستورد الغير خاضع للرقابة النوعية وعوامل أخرى قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تلكوء أداء هذا القطاع وعدم مساهمته في إجمالي الدخل القومي (٢٨) ولا يزال هذا القطاع يعاني من نقص كبير في الموارد المالية لإعمار وتنمية بعض المشاريع الصناعية الحيوية الإستراتيجية والتي يمكن أن توفر للأسواق العديد من البضائع المحلية دون اعتماد البديل الأجنبي .

(٢٧). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الإستراتيجي العراقي الثاني ، ملف الأداء الاقتصادي الحكومي ، بغداد، حزيران ٢٠٠٩ ، ص ص ١٢٩-١٣٠ .
(٢٨). المصدر السابق، ص ص ١٣٠-١٣١ .



ج . القطاع الخدمي

يعاني القطاع الخدمي رغم أهميته البالغة تخلفاً بنويها وعلى كل المستويات ومن الناحيتين الفنية والتقنية والإدارية في ظل تفشي الرشوة وأشكال الفساد المالي والإداري والمحسوبية، حتى بات هذا القطاع لا يستطيع النهوض بدعم القطاعات الأخرى التي تعول عليه في عملية التنمية .

لقد دمرت الحرب من خلال استهداف المواقع العسكرية العشوائية والمقصودة كل مفاصل البنى التحتية وخدمات رأس المال الاجتماعي بما فيها طرق المواصلات البرية، والموانئ، والجسور، وقطاع الكهرباء والماء، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة التي انعكست على تدهور الخدمات الصحية، فضلاً عن تناقص أداء قطاع التعليم كمكمل لأداء القطاعات الأخرى ضمن مجال البحث والتطوير، والذي لم يرتق إلى مستوى الأداء المطلوب في ظل انخفاض الدعم المالي والعلمي لتطوير مفاصل هذا القطاع الحيوي بمخرجاته من العمالة التخصصية وبكل الميادين، على أن المجال الصحي لا يختلف في معاناته عن المجالات الأخرى من نقص في وسائل العلاج والرعاية والمكافحة والمستلزمات الطبية، وضعف نطاق التوسع في المباني من المستوصفات والمستشفيات التي انحسرت معظمها على القطاع الخاص تحت جشاعة السمة الربحية على حساب الجوانب الإنسانية، فضلاً عن نقص الخدمات الصحية في مناطق الأرياف والقرى ..

وتشير تقارير صندوق الأمم المتحدة عن منظمة الصحة العالمية (اليونيسيف) إلى التدني الحاد في مستوى أداء الخدمات والرعاية الصحية في العراق، لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الفقيرة.. الأمر الذي خلف انتشار لبعض الأمراض الفتاكة كالكوليرا والحصبة، يُضاف لها أمراض وأوبئة ضمن نتائج الحروب المدمرة وما خلفه اليورانيوم المنضب من أمراض سرطانية وتشوهات خلقية لأطفال حديثي الولادة^(٢٩).

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت قطاع الخدمات العراقي خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا إن ما رُصد لهذا القطاع من موارد مالية لغرض إصلاحه وتنميته لم تكن بالمستوى المطلوب، رغم أن الاستثمارات التي تتطلبها مجالات القطاع الخدمي العراقي واسعة وتتنوع عدد كبير جداً من العمالة العاطلة وبكل التخصصات، وهو ما يُعد مؤشراً على تلكوء الأداء الحكومي غير المسؤول عن ما يواجهه قطاع الخدمات من تردّي في الأداء وعدم المساهمة الحقيقية في إجمالي الدخل القومي .

ومما سبق يتضح لنا أن القطاعات الاقتصادية على العموم لن تحظ بأهمية الدولة العراقية في المرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، رغم توافر الموارد المالية (ريع النفط)، وان السياسة الاقتصادية الكلية كانت قاصرة في تحقيق ما تحتاج إليه تلك القطاعات من دفعات مالية لتحفيز متغير الاستثمار وبتهدف تطويرها إلى المستوى الذي يحافظ على فاعلية تلك القطاعات في المساهمة في إجمالي الناتج المحلي العراقي، وهو ما يتطلب إعادة النظر في التحليل الاقتصادي الكلي لعناصر الدخل القومي ومن خلال إعادة توزيع الموارد المالية عبر رفع النفقات الاستثمارية على حساب النفقات التشغيلية وبصورة نسبية، وبحسب أولويات القطاع الذي يحقق الأهداف التنموية في هذه المرحلة من تاريخ العراق المعاصر بعد ظروف القاهرة مرت على البلد من حصار وحروب وحرمان لدور العراق الإقليمي والدولي وعدم الاستغلال لكفاءاته البشرية وموارده المادية وتوظيفها توظيفاً سليماً كثرة وطنية ضمن قطاعاته الاقتصادية، وإذ تعد هذه المرحلة هي الأصعب في ضياع فرص العراق التنموية، وهدر لأمواله وحقوق شعبه على مدى التاريخ .

الخاتمة

من خلال ما تقدم ، يبدو أن التزامات الحكومة العراقية في المرحلة الراهنة لم تكن بمستوى الوعود التي قطعها على نفسها ، وبخاصة في مسألة تأمين الخدمات الأساسية من البنى التحتية كالكهرباء والصحة وخدمات البيئة ، فمعظم الدخول تذهب إلى الخدمات التي يفتقرها المواطن مما يؤثر على خط الميزانية الشهري ، ولم تعد الإيرادات المتحققة من ريع النفط رغم ضخامتها قادرة على معالجة المشاكل والمعوقات التي يواجهها المجتمع كونها لم توظف أساساً كنفقات استثمارية في مجالات اقتصادية وخدمية حيوية ، بل ركزت توظيفها على النفقات التشغيلية .. هذا من جانب ، ومن جانب آخر لم تكن هناك خطط اقتصادية صريحة وواضحة المعالم بخصوص بناء وتعمير ما دمرته الحرب الأمريكية على العراق سواءً في مرحلة ما بعد عام ١٩٩١ ، أو ما بعد عام ٢٠٠٣ رغم أن العراق اليوم أمام عهد جديد ولديه خطة للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) .

أولاً: الاستنتاجات

١. يحتل العراق موقع متميز بين الدول النفطية في العالم ، سواءً أكان ذلك من حيث إمكاناته النفطية المؤكدة أو الاحتياطية ويأتي في المرتبة الرابعة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران ، ويمتلك احتياطيات مؤكدة قوامها (١٤٣.١) مليار برميل ، واحتياطي محتمل ، يبلغ (٥٠٥.٤٠٨) مليار برميل وفقاً لإحصاءات ٢٠١٠ . ومن الملاحظ أن مساهمة العراق في الإنتاج النفطي لاتزال ضئيلة مقارنة بحجم الاحتياطي المؤكد والمحتمل الذي يمتلكه من النفط الخام في الوقت الحاضر .

٢. تُصنف التكاليف الحدية لإنتاج برميل النفط الخام في العراق بكونها من أقل التكاليف في العالم فهي لا تتجاوز دولار واحد لكل برميل نفط خام ، مقارنة بتكلفة حدية تزيد عن (٥) دولار في فنزويلا ونيجيريا ، ونحو (١١) دولار في الحقول البريطانية ونحو (١٢) دولار في دول حوض قزوين وآسيا الوسطى وتشكل هذه الظاهرة أحد العناصر المؤثرة في جذب المُستثمرين ، فضلاً عن كونها من العناصر الداعمة لأسعار النفط العراقي .

٣. واكبت العائدات النفطية العراقية حركة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية وأصبحت تابعاً لها. فترتفع مع ارتفاعها ، وتنخفض بانخفاضها . فقد شهدت العائدات المالية للعراق تحسناً ملحوظاً في قيمة صادراتها النفطية خلال عام ٢٠٠٨ والتي بلغت (٦٣) مليار دولار أميركي في حين انخفضت عام ٢٠٠٩ ، بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية لتصل إلى (٤٣.٨٩٥) مليار دولار أميركي . وقد ارتبطت تخصيصات الموازنة العراقية من الناحية العملية بالإيرادات النفطية العراقية التي تُشكل نحو (٩٥%) منها .

٤. يتمثل المأزق الذي يواجهه العراق ، والعديد من الدول النفطية ، في أن مداخيل النفط تعتمد على السوق الخارجي المُتقلب ، وأن أسعار النفط في الأسواق الدولية هي الأساس ، لذلك يضطر العراق إلى تبني سياسة مُحافظَة عند إعداد موازنته أو وضع خطط التنمية وإعادة الأعمار ، رغم الشكوك باستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة منذ آب (أغسطس) ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحاضر .



٥. كما أن العراق لم يتمكن على مدى ثمانين عاماً خلت ، أي منذ بداية تصدير النفط عام ١٩٣٤ وحتى الوقت الحاضر ، من تحقيق صناعة نفطية مُتطورة تساهم بدعم قدرات الاقتصاد بدلاً من إضعافه ، حيث تُصدّر المادة الخام فقط ، لذلك أحدثت هذه الإشكالية آثار سلبية كبيرة على قطاعات الاقتصاد السلعية الأخرى كالزراعة والصناعة بسبب وجود وفرة مالية ساهم بها القطاع النفطي مما أبعدها الدولة والمجتمع عن تطوير تلك القطاعات الأساسية .

ثانياً: التوصيات

أضحى سعر النفط في الأسواق الدولية (الخارجية) ، ورغم تأثيره الشديد بصدمات العرض ، هو المُثبت الديناميكي الوحيد المُعتمد لأغراض احتساب عوائد الموازنة العامة العراقية على الصعيد (الداخلي) ، أي أن الموازنة تتأثر دائماً بمتغير خارجي ، والأكثر من ذلك إن هذا المتغير هو خارج سيطرة الدولة العراقية، رغم إنها مالكة سلعة النفط الخام . وهذه الحقيقة ، رغم مرارتها يصعب من الناحية العملية تجاوز تأثيراتها العملية في المدى المنظور ، مما يتطلب :

١. سياسياً: وضع المصلحة العراقية العليا في مقدمة اهتمام الكتل السياسية المختلفة والمتقاطعة ، والعمل على تحقيق اتفاق بينها لإقصاء الخلافات السياسية الداخلية عن القطاع النفطي لضمان استقراره ، كونه المورد المالي الوحيد لكل أطراف الشعب العراقي.

٢. اقتصادياً: ضرورة أن تأخذ الدولة العراقية على عاتقها زمام المبادرة كونها من يمتلك ويحق له رسمياً التصرف بالعائدات المالية للنفط لتكييف السياسات الاقتصادية وفي كافة القطاعات في البلاد للسنوات القادمة بوضع خطط تنمية اقتصادية بعيدة المدى لعشر سنوات أو أكثر ، تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية التي مرّ بها العراق وبخاصة تداعيات الاحتلال الأميركي ، ويهدف الاستفادة القصوى من العائدات المالية للنفط على أن تكون الأولوية القصوى لإعادة أعمار البلاد ، وبخاصة قطاع الخدمات رأس المال الاجتماعي والاقتصادي ووضع الأسس لنهضة اقتصادية شاملة بتوظيف كل أنشطة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها والتي ستعكس دون شك على رفع معدلات نمو الدخل المحلي وارتفاع مستوى المعيشة لعموم شرائح المجتمع العراقي .

٣. أما بخصوص القطاع النفطي ، يتطلب الأمر السعي الدؤوب لإصدار قانون جديد للنفط والغاز ، لمواكبة التطورات التي حدثت في العراق في السنوات العشر الأخيرة ، وبما يتيح للقطاع النفطي من ممارسة دوره الرائد لتطوير مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي ، إضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي وتأهيل الشركات الوطنية والتي يعول عليها لدعم مسيرة النهوض في كافة قطاعات الاقتصاد العراقي . والتركيز على وضع خطط تستهدف تطوير قطاع النفط في الأجل القصير عمودياً لرفع مستوى الإنتاج بالتوازي وأهمية النفط بالنسبة للموازنة العامة كونه يشكل المصدر الرئيس للعوائد المالية وذلك لتحاشي تأثيرات تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية، إلى جانب وضع خطة بعيدة المدى تستهدف تحقيق رفع قدرات صادرات العراق النفطية من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك زيادة الصادرات النفطية من المشتقات النفطية .



مصادر البحث

١. إبراهيم السامرائي ، ورقة اتجاه الإيرادات في الموازنة العراقية ، قدمت في ندوة الموازنة العراقية لعام ٢٠١٠ ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، مايس ٢٠١٠ .
٢. التقرير السنوي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة / منظمة الصحة العلمية (اليونيسيف) ، جنيف ٢٠١٠/٢٠٠٩ .
٣. الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، تقرير حول إمكانية رفع الإنتاج النفط الخام وتطوير تكرير النفط ، مكتب المنظمة / جنيف ، آب (أغسطس) ، ٢٠٠٨ .
٤. الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٨٥٩) في ٢٢/١٢/٢٠٠٨ والمنشور على الرابط: www.un.org
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٧.
٦. جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١١ والمرقم(٢) لسنة ٢٠١١ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٨٠ في ٢٠١١/٣/١٤.
٧. جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤١٨٠، في ١٤ آذار (مارس) ٢٠١١.
٨. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ ، (ابوظبي: إصدار صندوق النقد العربي ، وآخرون ، ٢٠٠٨).
٩. جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، (ابوظبي : إصدار صندوق النقد العربي ، وآخرون ، ٢٠١٠).
١٠. جعفر ضياء جعفر ود. نعمان النعيمي ، برنامج إعادة الاعمار التجريبية والتطلعات، دراسة مقدمة لندوة مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز، ٢٠٠٥ .
١١. حسين الشهرستاني، احتياطات العراق النفطية الجديدة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٠/١٠/٥.
١٢. خضير عباس النداوي ، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط ، المجلة السياسية والدولية، العدد الثامن (بغداد: كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨).
١٣. خضير عباس النداوي ، تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها المحتملة على مستقبل التنمية في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٦٥ ، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، فبراير "شباط" ٢٠١٠).
١٤. خضير عباس النداوي ، السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٦٨ (دبي : مركز الخليج للابحاث ، أيار "مايو" ٢٠١٠).
١٥. سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق: الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

١٦. صباح نعوش ، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية ، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٤٨١، السنة الحادية والأربعين (أبو ظبي: وزارة الطاقة الإماراتية، تشرين أول "أكتوبر" ٢٠١٠) .
١٧. كابي أخوري، بيانات إحصائية، عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٩، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني "يناير" ٢٠٠٩ .
١٨. كمال البصري، دراسة عن النفط العراقي والأزمة الاقتصادية القادمة، عرض وتحليل دراسة (Wood Mackenzie)، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: <http://www.international info.net,html,8 July 2009>
١٩. عصام الجلبي، وزير النفط العراقي الأسبق ، والموسومة : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية ، والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥ في مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٠. عبد الفتاح دندي ، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصصه الأقطار الأعضاء منه ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (٣٥) العدد ١٣١ (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال "الوابك" خريف ، ٢٠٠٩) .
٢١. علي بن طلال الجهني " هل يمكن زيادة الاحتياطات البترولية ؟ " صحيفة الحياة، لندن في ٢٠٠٨ / ٧ / ١٢
٢٢. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير السنوي ٢٠٠٨ ، بغداد .
٢٣. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي الثاني ، بغداد، حزيران ٢٠٠٩ .
٢٤. مظهر محمد صالح ، تصريحات نشرتها وكالة (اكانيووز) والمنشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.aknews.com/ar\18\10\aknews
٢٥. مدخلات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، بحث في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الإلكتروني: www.nasiriyah.net/html/16\5\2009
٢٦. Bp Statistical Review of World Energy, June 2011, P, 22. statistical review. / . It is available at www.bp.com